



نضال العمال

مجلة عمالية تصدر عن اتحاد نضال العمال الفلسطيني

العمال هم حراس الفكرة وأيقونة الثورة

الطبقة العاملة ..
أيادي تبني العالم
وقلوب لا تنحني
إلا للحرية والعدالة
والكرامة

السبت 27 يونيو 2026

للتواصل مع هيئة تحرير المجلة : Nedalsbi@windowslive.com

العدد (68)

افتتاحية العدد

العمال الفلسطينيون: من التمثيل الرمزي إلى غياب الفعل الاجتماعي

لم تعد أزمة العمال الفلسطينيين مجرد انعكاس مباشر للاحتلال والحصار والحرب، بل تحولت إلى بنية أزمة مركبة تكشف اختلال العلاقة بين الاقتصاد والسياسة والمجتمع، وتضع سؤال التمثيل النقابي والسياسات العامة في قلب النقاش، فغياب منظومة إنتاج وطنية قادرة على استيعاب قوة العمل لم يعد تفصيلاً اقتصادياً، بل مؤشراً على أزمة بنيوية في نموذج التنمية ذاته. في السياق الفلسطيني، يتجاوز عدد العمال المليون عامل، ويشكل أصحاب الشهادات الجامعية والمؤهلات المهنية نسبة كبيرة منهم، ومع ذلك، تتسع هوة الفجوة بين مستوى التعليم وفرص العمل، لتنتج حالة من "البطالة المعرفية" التي تعكس خللاً في بنية الاقتصاد وليس في قدرات الأفراد، فالقوة العاملة هنا ليست فائضاً عن الحاجة، بل طاقة معطلة داخل اقتصاد غير منتج.

وقد أدت التحولات العنيفة التي فرضتها الحرب الاحتلالية المتوحشة وتداعياتها إلى إعادة تشكيل سوق العمل بشكل قسري، عبر انهيار قطاعات واسعة من التشغيل، وتراجع دور القطاع الخاص، وانقطاع آلاف العمال عن مصادر دخلهم داخل الخط الأخضر، لكن المشكلة الأعمق ليست في الصدمة وحدها، بل في غياب الاستجابة البنيوية لها عبر سياسات تشغيل وإعادة إدماج اقتصادية واضحة وممنهجة.

هنا يتبدى السؤال السياسي والاقتصادي معاً: أين الدولة من اقتصاد العمل؟ وأين هي الرؤية التي تتعامل مع التشغيل باعتباره وظيفة سيادية وليست مجرد نتيجة جانبية للنمو؟ على المستوى النظري، يكشف الواقع الفلسطيني عن غياب "الدولة الاجتماعية" القادرة على تنظيم العلاقة بين السوق والعمل، في مقابل حضور دولة إدارية تكتفي بإدارة الأزمات دون إنتاج حلول، أما على المستوى النقابي، فإن الحركة العمالية لم تنجح في التحول من تمثيل تقليدي محدود إلى قوة ضغط اجتماعي واقتصادي فاعلة، قادرة على فرض سياسات حماية وتشغيل وتأمين بطالة، أو حتى إعادة تعريف العلاقة بين رأس المال والعمل في السياق الفلسطيني.

وبذلك، يتحول العامل الفلسطيني إلى كائن اجتماعي معلق بين اقتصاد غير مكتمل ونقابات محدودة الفاعلية وسياسات عامة تفتقر إلى التخطيط الإنتاجي طويل المدى، وتصبح الأكشاك والبسطات المنتشرة في المدن والقرى والمخيمات ليست مجرد أشكال للرزق، بل تعبيراً عن اقتصاد نجاة فردي يحل محل الاقتصاد المنظم، ويكشف عمق الانسداد البنيوي في سوق العمل.

ومن هنا، يصبح السؤال حول البديل أكثر من مجرد سؤال أخلاقي أو سياسي: إذا كان العمل في الاقتصاد الإسرائيلي غير ممكن أو مرفوض، فأى نموذج إنتاجي فلسطيني يمكنه استيعاب مئات آلاف العمال المعطلين؟ وأي بنية اقتصادية قادرة على تحويل القوة البشرية إلى قوة إنتاج فعلية؟

إن تجاوز هذا الواقع يتطلب إعادة تعريف مفهوم التنمية نفسه، من كونه نمواً نظرياً إلى كونه مشروعاً لإعادة تركيب الاقتصاد حول العمل المنتج، وهذا يعني الاستثمار في القطاعات القادرة على توليد كثافة تشغيلية: الزراعة الحديثة، الصناعة التحويلية، الطاقة، البنية التحتية، وإعادة الإعمار، مع ربطها بسياسات حماية اجتماعية حقيقية، لا تترك العامل فريسة السوق المفتوح. إن العمال الفلسطينيين ليسوا هامشاً اجتماعياً، بل مركز أي مشروع تحرري وتنموي في آن واحد، وإخفاق السياسات العامة في تحويلهم إلى محور اقتصادي ونقابي فاعل يعني استمرار إعادة إنتاج الأزمة بدل تجاوزها، وبقاء سؤال العمل معلقاً بين الخطاب والواقع دون إجابة عملية.

يَا أحرار العالم اتحدوا
ضدّ الهيمنة

المقاومة ليست المشكلة.. المقاومة كشفت المشكلة

بقلم: م. غسان جابر

كلما اشتدت الأزمة المالية الفلسطينية، ارتفعت الأصوات المطالبة بالإفراج عن أموال المقاومة، وكأن هذه الأموال هي مفتاح الخلاص الوحيد للاقتصاد الفلسطيني، والحقيقة أن المقاومة مهمة، بل وحيوية، لكن اختزال الأزمة الفلسطينية كلها في الأموال المحتجزة يشبه معالجة الحمى وترك المرض يتفشى في الجسد.

المقاومة ليست المشكلة، المقاومة كشفت المشكلة، فلقد كشفت هشاشة نموذج اقتصادي كامل بني خلال العقود الماضية على افتراض خطير مفاده أن الأموال ستستمر بالتدفق دائماً، وأن الرواتب ستدفع دائماً، وأن المساعدات الخارجية ستصل دائماً، وأن الاحتلال سيبقى ملتزماً بالقواعد الاقتصادية حتى وهو يواصل تقويض كل شيء آخر.

اليوم ندفع ثمن هذا الوهم، وعندما تستطيع حكومة الاحتلال أن تحتجز أكثر من عشرة مليارات شيكل من أموال الفلسطينيين، وأن تدخل السلطة في أزمة رواتب، وتربك القطاع المصرفي، وتعطل سداد مستحقات القطاع الخاص، فهذا لا يعني فقط أن هناك أزمة مالية، بل يعني أن هناك أزمة سيادة اقتصادية، وهنا يجب أن نتوقف قليلاً أمام مفهوم السيادة الاقتصادية، فالسيادة الاقتصادية لا تعني امتلاك المال فقط، بل امتلاك القدرة على الاستمرار عندما يتوقف المال، ولا توجد دولة حقيقية تضع 65٪ من إيراداتها في يد جهة تستطيع حجبها متى تشاء، ولا توجد شركة ناجحة في العالم تقبل أن يعتمد ثلثا دخلها على مصدر واحد يمكن أن يتوقف بقرار سياسي أو إداري مفاجئ، ومع ذلك، هذا بالضبط ما حدث للاقتصاد الفلسطيني.

نعم، الاحتلال يتحمل المسؤولية الأساسية عن خنق الاقتصاد الفلسطيني واستخدام المال كسلاح سياسي، لكن السؤال الذي يجب أن نمتلك الجرأة لطره على أنفسنا هو: ماذا فعلنا خلال العقود الثلاثة الماضية لتقليل هذه التبعية؟

لماذا تراجعت الزراعة؟ لماذا بقيت الصناعة محدودة؟ ولماذا تحولت الأسواق الفلسطينية إلى أسواق استهلاكية تستورد أكثر مما تنتج؟ ولماذا لم تتحول مليارات الفلسطينيين في الشتات إلى مشاريع إنتاجية استراتيجية داخل الوطن؟

الحقيقة التي لا يحب كثيرون سماعها هي أن فلسطين لا تعاني من أزمة مال فقط، بل من أزمة نموذج اقتصادي كامل، ولو وصلت المقاومة غداً كاملة، وعادت المساعدات الخارجية كما كانت، فلن تختفي الأزمة، وسنكون فقط قد اشترينا بعض الوقت، لأن أصل المشكلة سيبقى قائماً.

وهنا تظهر أهمية مفهوم "اقتصاد المقاومة"، اقتصاد المقاومة ليس شعاراً سياسياً ولا خطبة حماسية تلقى في مناسبة وطنية، واقتصاد المقاومة هو أن تمتلك القدرة على الصمود عندما تغلق المعابر، وأن تنتج غذاءك عندما تمنع الواردات، وأن توفر جزءاً من احتياجاتك الأساسية عندما تتعرض للابتزاز السياسي، واقتصاد المقاومة يبدأ من المزرعة قبل أن يبدأ من البنك، ويبدأ من المصنع قبل أن يبدأ من الموازنة، ويبدأ من المعرفة قبل أن يبدأ من القروض.

عندما تنتج فلسطين جزءاً أكبر من احتياجاتها الزراعية، فهذا شكل من أشكال المقاومة، وعندما ينشأ صندوق استثماري وطني يشارك فيه الفلسطينيون في الداخل والشتات لتمويل المشاريع الإنتاجية، فهذا شكل من أشكال المقاومة، وعندما تتحول الجامعات الفلسطينية إلى حاضنات للشركات التكنولوجية والذكاء الاصطناعي والبرمجيات القادرة على التصدير للعالم، فهذا شكل من أشكال المقاومة، وعندما تستثمر أسطح المباني في الطاقة الشمسية لتقليل فاتورة الطاقة المستوردة، فهذا شكل من أشكال المقاومة أيضاً.

المطلوب اليوم ليس فقط إنقاذ الخزينة، بل إعادة بناء فلسفة الاقتصاد الفلسطيني، اقتصاد يقوم على الإنتاج لا على الاستهلاك، وعلى الاستثمار لا على الانتظار، وعلى خلق الثروة لا على توزيع ما يتبقى منها، وعلى المبادرة لا على إدارة الأزمات.

لقد تحولت إدارة الأزمة في السنوات الأخيرة إلى إنجاز بحد ذاته، بينما يفترض أن يكون الإنجاز الحقيقي هو الخروج من الأزمة، وأصبح النجاح يقاس بقدرتنا على تأجيل الانهيار شهراً إضافياً، لا بقدرتنا على بناء اقتصاد يمنع الانهيار أصلاً، لهذا فإن التحدي الحقيقي أمام الفلسطينيين اليوم ليس فقط استعادة أموال المقاومة، بل استعادة القدرة على إنتاج القيمة والثروة والعمل، فالدول لا تبنى بالرواتب وحدها، ولا تنهض بالقروض وحدها، ولا تعيش على المساعدات إلى الأبد، والدول تبنى عندما يتحول المواطن من مستهلك ينتظر إلى منتج يبادر، وعندما تتحول الحكومة من مدير للأزمة إلى قائد لمشروع اقتصادي وطني، وعندما يصبح الأمن الاقتصادي جزءاً من الأمن الوطني.

المقاومة ليست المشكلة، المقاومة كشفت المشكلة، ويبقى السؤال الأهم: هل نريد اقتصاداً ينتظر التحويلات كل شهر؟ أم اقتصاداً يستطيع الوقوف على قدميه حتى عندما تتوقف التحويلات؟

هذا هو السؤال الذي سيحدد شكل فلسطين في العقد القادم، وكل ما عداه تفاصيل.

حزمة من الإجراءات والقرارات التنظيمية والنقابية الجديدة..

هل تبقى مجرد عناوين؟

بقلم: الياس زيتون - سوريا

أعلن الاتحاد العام لنقابات العمال عن حزمة قرارات تنظيمية ونقابية صدرت عن اجتماع موسّع ضم أعضاء المكتب التنفيذي ورؤساء اتحادات نقابات العمال في المحافظات، والذي عقد في دمشق قبيل عطلة عيد الأضحى، ورغم الترحيب المبدئي من النقابيين بمجمل ما خرج به الاجتماع، فإنها بقيت ضمن إطار الحذر والترقب، إذ إنها، وإن عالجت عدداً من القضايا التنظيمية والنقابية الداخلية ذات الأهمية، بقيت أقرب إلى عناوين عامة لم ترفق بآليات تنفيذ واضحة أو بمعايير تضمن تحويلها إلى واقع ملموس وتطبيق فعلي، كما لوحظ غياب قضايا أساسية أكثر أولوية وجوهرية، وإلى جانب ذلك اكتفى المكتب التنفيذي بنشر هذه الحزمة عبر صفحته على موقع فيسبوك، دون إصدار بيان رسمي، في سلوك ينسجم مع نمط متكرر لدى عدد من المؤسسات الرسمية. القرارات والإجراءات الصادرة:

أولاً: إلغاء صندوق الاستثمار المركزي، الذي أقرته القيادة السابقة بصورة متسارعة وارتجالية دون دراسة كافية لتأثيراته السلبية على الصناديق النقابية، إذ اعتبر خرقاً لقانون التنظيم النقابي، لما ترتب عليه من تقييد لحق مكاتب النقابات واتحادات المحافظات في إدارة شؤونها المالية والاستثمارية، وزيادة في تعقيد الإجراءات الروتينية، الأمر الذي انعكس بشكل مباشر على العمال المشتركين في صناديق المساعدة، وراكم المستحقات المالية، وأدى إلى تأخير إنجاز معاملاتهم، ومع ذلك، لا بد من استكمال هذا الإجراء بوضع آلية رقابة مالية عبر لجان عمالية منتخبة مباشرة دون تعيين أو تزكية، وإيقاف نسبة ١٠٪ المقتطعة من إيرادات اشتراكات العمال لصالح صندوق التكافل الاجتماعي، والتي انتهت الغاية التي فرضت من أجلها، إلى جانب إعادة النظر في نسب الاقتطاعات الأخرى التي تذهب لصالح اتحادات المحافظات والاتحادات المهنية والاتحاد العام، لما تشكّله من ضغط كبير على الصناديق النقابية واستنزاف مستمر لها، الأمر الذي يؤدي إلى عجز مالي لدى بعض النقابات وتراجع مستوى الخدمات المقدمة لعمالها.

ثانياً: معالجة رواتب عمال اتحاد محافظة الحسكة المتأخرة، والتي جاءت نتيجة عملية الدمج المؤسسي، وتعد جزءاً من ملف عمال القطاع العام في المحافظة ككل، وتحتاج إلى جهود تنظيمية على المستويين العام والمحلي.

ثالثاً: تشكيل لجان متخصصة لإعادة تأهيل وصيانة دور الراحة العمالية في البسيط.

رابعاً: تشكيل مجلس إدارة جديد لدور الراحة في البسيط، على أن يخضع تشكيله لمعايير وضوابط واضحة، من أهمها الكفاءة والنزاهة والخبرة، مع وضع قواعد رقابية عمالية تضمن حسن الإدارة والشفافية.

خامساً: إصدار قرارات تتعلق بالتفرغ النقابي وزيادة تعويضات أعضاء المكاتب التنفيذية، وهو ما يطرح تساؤلات حول آلية التنفيذ، والمعايير المعتمدة للتفرغ، وأسس اختيار المستفيدين منه، إضافة إلى مبررات زيادة التعويضات وحصرها بهذه الفئة دون غيرها، والمبالغ والنسب المقترحة ومصادر تمويلها، فضلاً عن الضمانات الكفيلة بتحقيق الشفافية والنزاهة والرقابة المالية على هذا الإجراء.

سادساً: تفعيل المعاهد النقابية عبر تنفيذ دورات تدريبية وبرامج تثقيفية تخدم العمال في مواقع عملهم، وهو من القرارات التي يمكن أن تحدث أثراً مباشراً في تطوير العمل النقابي، خاصة إذا ما تم تطبيقها بشكل دوري ومستمر وشملت جميع المحافظات، كما أن تثقيف العمال في مواقع العمل يعد خطوة ضرورية، غير أن مناهج هذه البرامج تبقى ذات أهمية موازية، ما يتطلب إعدادها وفق رؤية نقابية وبمشاركة خبرات علمية وأكاديمية ونقابية متخصصة.

سابعاً: متابعة ملف الفوارق في زيادات الرواتب بين القطاعات المختلفة، إلى جانب ملفات أخرى مثل المفصولين، والفروقات في الأجور بين وظائف متشابهة ضمن الفئة ذاتها، وإنهاء العقود والخصخصة وغيرها من القضايا التي تتطلب تحركاً نقابياً واسعاً وشاملاً، نظراً لحجم تأثيراتها وانعكاساتها اليومية المباشرة، ولا يكفي استخدام مصطلح «المتابعة» للتعبير عن خطورة هذه الملفات أو عن الدور المطلوب من النقابات تجاهها.

ثامناً: إعادة هيكلة وتوسيع ملك الاتحاد العام واتحادات المحافظات، دون توضيح الأسباب الموجبة أو الآليات المعتمدة لذلك، ما يثير مخاوف من احتمالية تعيينات تفرض على التنظيم من خارجه.

ما زالت قضايا عديدة غائبة، وقرارات وإجراءات أخرى لم تطرح بعد، وهو ما لا يقلل من أهمية بعض ما صدر عن الاجتماع، لكنه يبقى في مجمله أقرب إلى عناوين عامة لا تعكس رؤية واضحة للمكتب التنفيذي الحالي أو برنامج عمل نضالي متكامل، وبدون ذلك، يصعب على الحركة النقابية أداء دورها الفاعل، ومن هنا، يضعها النقابيون في إطار العناوين بانتظار نتائجها التطبيقية، إلى جانب ملفات أخرى ما زالت غائبة، وفي مقدمتها الموقف من السياسات الاقتصادية والمالية الحكومية وبرنامج مواجهتها.

منظمة العمل الدولية بين مثالية الحماية وواقع الجيوسياسية بقلم: مفيدة اليزيدي

في ظل التحولات الاقتصادية العميقة التي يشهدها العالم، وتسارع وتيرة العولمة، وتنامي تأثير اقتصاد المنصات، وإعادة تشكيل التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي لطبيعة العمل وعلاقاته، يبرز سؤال جوهري ومقلق: هل يريد العالم حقاً منظمة عمل دولية قوية تمتلك الأدوات والآليات اللازمة لمراقبة تنفيذ الاتفاقيات الدولية، ومساءلة الحكومات، ودعم النقابات، والدفاع عن حقوق العمال؟

الإجابة المبدئية تبدو واضحة؛ فالعالم يحتاج اليوم إلى منظمة عمل دولية قوية أكثر من أي وقت مضى، غير أن الإجابة الواقعية تكشف عن غياب الإرادة السياسية الجماعية الكفيلة بمنح هذه المنظمة الصلاحيات التي تمكنها من أداء دورها بصورة فاعلة ومؤثرة.

لقد تأسست منظمة العمل الدولية على قناعة راسخة مفادها أن السلام العادل والدائم لا يمكن أن يتحقق إلا على أساس العدالة الاجتماعية، إلا أن تحقيق هذه العدالة في عالم اليوم يتطلب منظمة تتجاوز أدوارها الاستشارية والإحصائية التقليدية لتصبح مؤسسة رقابية فعالة تستند إلى منظومة متكاملة من الأدوات والآليات.

فلم يعد كافياً أن تصادق الدول على اتفاقيات العمل الدولية ثم تتركها حبراً على ورق، بل أصبحت الحاجة ملحة إلى آليات مستقلة وفاعلة لمراقبة التنفيذ والتدقيق في مدى الالتزام بالمعايير الدولية، وإلى إجراءات رادعة بحق الدول التي تنتهك الحقوق الأساسية للعمال، وفي مقدمتها حظر عمل الأطفال والعمل القسري، وضمان حرية التنظيم النقابي والمفاوضة الجماعية.

كما أن تعزيز مساءلة الحكومات بات ضرورة ملحة في ظل لجوء بعض الدول إلى إضعاف تشريعات العمل الوطنية واستنزاف حقوق العمال بهدف جذب الاستثمارات الأجنبية وتحقيق مزايا تنافسية قصيرة الأجل، في ظاهرة باتت تُعرف عالمياً بـ "السباق نحو القاع"، حيث تصبح حقوق الإنسان والعمل ضحية للمنافسة الاقتصادية غير المنضبطة.

ومن جهة أخرى، تبقى النقابات العمالية خط الدفاع الأول عن مصالح العمال وحقوقهم، ولذلك فإن منظمة عمل دولية أكثر قوة ينبغي أن توفر حماية قانونية وسياسية للنقائين الذين يتعرضون للملاحقة أو التضييق في العديد من البلدان، وأن تعزز أشكال التضامن النقابي العابر للحدود لمواجهة التحديات المشتركة التي تفرضها العولمة الاقتصادية.

وتزداد أهمية هذا الدور مع التحولات الجذرية التي يشهدها سوق العمل العالمي، حيث يتوسع نطاق العمل غير الرسمي، وتتنامى أنماط العمل المؤقت والعمل عبر المنصات الرقمية، ففي هذا الاقتصاد الجديد يقف ملايين العمال خارج منظومات الحماية التقليدية، ما يجعل الدفاع عن حقوقهم في الضمان الاجتماعي، والأجور العادلة، وظروف العمل اللائقة والأمن، مهمة أساسية لا يمكن تأجيلها.

ورغم وضوح هذه الاحتياجات، فإن فكرة منح منظمة العمل الدولية صلاحيات أوسع وأكثر إلزاماً لا تزال تواجه مقاومة قوية من أطراف متعددة، فالكثير من الحكومات، سواء في بلدان الشمال أو الجنوب، تنظر بعين الريبة إلى أي آلية دولية يمكن أن تفسر باعتبارها تدخلاً في الشؤون الداخلية أو مساساً بمفهوم السيادة الوطنية. كما أن مصالح رأس المال العالمي والشركات متعددة الجنسيات تمارس ضغوطاً كبيرة للحفاظ على مرونة أسواق العمل وتقليل الأعباء التنظيمية، إذ إن تعزيز حقوق العمال ورفع مستويات الحماية الاجتماعية قد يعني بالنسبة إليها زيادة التكاليف وتراجع هامش الأرباح.

وفي المقابل، تخشى بعض الدول النامية أن يؤدي فرض معايير عمل عالمية صارمة إلى إضعاف قدرتها التنافسية، خاصة في الاقتصادات التي ما زالت تعتمد على انخفاض تكلفة اليد العاملة كأحد عناصر جذب الاستثمار. غير أن هذه المقاربة تتجاهل حقيقة أن التنمية المستدامة لا يمكن أن تقوم على استغلال العمال أو إدامة الفقر، بل على الاستثمار في الإنسان وحقوقه وقدراته الإنتاجية.

إن النقاش الحقيقي لا يتعلق فقط بما إذا كان العالم يريد منظمة عمل دولية قوية، بل بما إذا كان مستعداً لإعادة النظر في النموذج الاقتصادي العالمي السائد. فقد أثبتت الأزمات الاقتصادية والمالية والصحية المتلاحقة هشاشة النموذج الذي يمنح الأولوية المطلقة لتحرير الأسواق على حساب الحماية الاجتماعية، وكشفت حجم المخاطر التي يتحملها العمال عندما تُترك مصائرهم لقوى السوق وحدها.

ومن هذا المنطلق، فإن منظمة العمل الدولية القوية ليست ترفاً أخلاقياً أو مطلباً مثالياً، بل ضرورة اقتصادية واجتماعية وسياسية، فالمجتمعات التي تحترم حقوق العمال وتؤمن لهم أجوراً عادلة وحماية اجتماعية فعالة هي الأكثر قدرة على بناء طبقات وسطى مستقرة، وتعزيز الطلب الداخلي، والحد من التفاوت الاجتماعي، وتقليل أسباب الهجرة القسرية والاضطرابات الاجتماعية.

ومع ذلك، فإن الحاجة وحدها لا تكفي، فالتاريخ يؤكد أن قوة المؤسسات الدولية لا تُمنح من أعلى، بل تنتزع عبر النضال والضغط والتضامن، ولذلك فإن بناء منظمة عمل دولية أكثر قدرة على المساءلة والحماية والدفاع عن الحقوق يتطلب حراكاً عالمياً تشارك فيه النقابات العمالية والحركات الاجتماعية ومنظمات المجتمع المدني والقوى المؤمنة بالعدالة الاجتماعية.

لقد أثبتت التجربة أن حقوق العمال في أي مكان من العالم ليست شأنًا محلياً معزولاً، بل جزء من منظومة عالمية مترابطة، وأن انتهاك هذه الحقوق في بلد ما ينعكس بصورة أو بأخرى على أوضاع العمل في بلدان أخرى، ومن هنا فإن إعادة إحياء دور منظمة العمل الدولية وتطوير قدرتها على مواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين لا يمكن أن تتحقق إلا في إطار عقد اجتماعي عالمي جديد، يعيد التوازن بين متطلبات السوق وحقوق الإنسان، ويضع العدالة الاجتماعية في قلب السياسات الاقتصادية والتنموية.

إن العالم يحتاج بالفعل إلى منظمة عمل دولية أكثر قوة وتأثيراً، لكن تحويل هذه الحاجة إلى واقع يتطلب إرادة سياسية حقيقية ورؤية عالمية جديدة، تتجاوز الحسابات الضيقة والمصالح الآنية، وتؤسس لعقد اجتماعي عالمي أكثر عدالة وإنصافاً وحسماً في الدفاع عن كرامة العمل وحقوق العاملين في كل مكان.

أربع سنوات من التهميش وصرخة الفقراء التي تنتظر العدالة بقلم: سامي إبراهيم فودة

في زمن تتعاضم فيه الأزمات وتتسع فيه رقعة الفقر والحاجة، يظل ملف الشؤون الاجتماعية واحداً من أكثر الملفات إلحاحاً وحساسية، وأكثرها ارتباطاً بحياة آلاف الأسر الفلسطينية التي أنهكتها الحروب والأوضاع الاقتصادية القاسية، وأثقلتها أعباء الحياة حتى باتت عاجزة عن توفير أبسط مقومات العيش الكريم.

ورغم أهمية هذا الملف الإنسانية والوطنية، إلا أنه ما زال، منذ أكثر من أربع سنوات، غائباً عن دائرة الاهتمام الجاد، ومغيباً عن كثير من النقاشات واللقاءات والموائد المستديرة التي تبحث في شؤون المجتمع ومستقبله، وكأن الفئات الأكثر ضعفاً واحتياجاً لم تعد جزءاً من الأولويات الملحة. أربع سنوات مضت، وما زالت الأرامل والمطلقات وذوو الإعاقة والعجزة والمسنون والأسر المعدمة ينتظرون بصبر أنهكه الانتظار، وأمل أرهقته الوعود، أربع سنوات من المعاناة اليومية التي تتجسد في بيوت أثقلها الفقر، ووجوه أنهكها القهر، وأطفال ينتظرون لقمة تحفظ كرامتهم. هناك أرملة فقدت المعيل والسند، وأصبحت وحدها في مواجهة أعباء الحياة، وهناك مطلقة تكافح لتأمين احتياجات أبنائها وسط ظروف تزداد قسوة يوماً بعد يوم. وهناك مسنون أفنوا أعمارهم في خدمة أسرهم ومجتمعهم، فإذا بهم يواجهون في خريف العمر شبح الحاجة والعوز. أما ذوو الإعاقة، فقصبتهم أشد ألماً ووجعاً، فهم لا يواجهون الفقر وحده، بل يواجهون تحديات صحية وإنسانية يومية تتطلب رعاية ومستلزمات خاصة لا يمكن الاستغناء عنها، وهناك من يحتاج إلى الحفاضات الطبية بشكل دائم، وآخرون يحتاجون إلى الكراسي المتحركة أو العكازات أو الأدوية والعلاج الطبيعي والمستلزمات الصحية الأساسية التي أصبحت فوق قدرتهم الشرائية.

وهنا يبرز السؤال المؤلم: من أين لهؤلاء أن يؤمنوا احتياجاتهم الأساسية؟ وكيف لعائلة لا تجد ثمن الخبز أحياناً أن توفر مستلزمات طبية ضرورية لابنها أو ابنتها من ذوي الإعاقة؟

والأكثر إيلاماً أن هذا الواقع المرير يتزامن مع استمرار وصول مساعدات مالية وإغاثية وطرود إنسانية إلى عدد من المؤسسات والجمعيات والمراكز المعنية بخدمة الفئات الهشة وذوي الإعاقة، ورغم تقديرنا للجهود الصادقة التي تبذلها العديد من هذه المؤسسات، فإن السؤال الذي يطرحه الشارع الفلسطيني اليوم بكل مرارة: هل وصلت هذه المساعدات إلى جميع مستحقيها بالفعل؟ ولماذا ما زال كثير من أصحاب الاحتياجات الخاصة والمسنين والأسر الفقيرة والعاجزين يعيشون ظروفًا بالغة الصعوبة رغم الحديث المتكرر عن المساعدات والدعم والبرامج الإنسانية؟ إن المطلوب اليوم ليس تبادل الاتهامات، بل مراجعة جادة ومسئولة تضمن العدالة والشفافية في توزيع المساعدات، بحيث تصل إلى كل مستحق دون تمييز أو تأخير أو إقصاء، فالمساعدات لا تحقق رسالتها الحقيقية عندما تبقى أرقاماً في التقارير أو عناوين في البيانات، بل عندما تصل إلى يد الأرملة التي تنتظرها، وإلى المسن الذي أنهكه المرض، وإلى الشخص ذي الإعاقة الذي يبحث عن حياة تحفظ كرامته، وإلى الأسرة الفقيرة التي أصبحت عاجزة عن تأمين أبسط مقومات البقاء.

إن ملف الشؤون الاجتماعية ليس بنداً إدارياً يمكن تأجيله، ولا قضية ثانوية يمكن تجاوزها، بل هو امتحان حقيقي لضمير المجتمع ومؤسساته ومسؤوليه، فالفقير لا يستطيع الانتظار أكثر، والمسن لا يملك رفاهية الصبر سنوات أخرى، وصاحب الإعاقة لا يريد الشفقة، بل يريد حقه في الحياة الكريمة، ومن هنا، فإننا نوجه نداء صادقاً إلى جميع الجهات الرسمية والمؤسسات المعنية والهيئات الدولية والجهات المانحة، بضرورة إعادة فتح هذا الملف الإنساني العاجل، وإعطائه الأولوية التي يستحقها، بعيداً عن البيروقراطية والتأجيل والحسابات الضيقة.

فالأوطان لا تقاس بعدد المباني التي تشيّد، بل بمدى قدرتها على حماية الفئات الأضعف فيها، ولا تقاس بحجم الشعارات، بل بحجم العدالة التي تمنحها لمن أنهكتهم الحاجة، ولقد آن الأوان لأن يسمع أصحاب القرار صوت المهمشين، وأن يلتفتوا إلى أولئك الذين يقفون منذ سنوات على أبواب الانتظار، يحملون أوراقهم المثقلة بالحاجة، وقلوبهم المثقلة بالأمل، فهل يفتح هذا الملف أخيراً؟ وهل تجد هذه الفئات المنسية من ينظر إليها بعين الرحمة والعدالة والإنصاف؟

إنها صرخة الأرامل، ووجع المسنين، وأمل ذوي الإعاقة، وسؤال كل فقير أنهكته الحياة وما زال ينتظر العدالة.

مأساة العامل الفلسطيني من شريان الاقتصاد

إلى ضحية الإعدام الميداني

بقلم: رائد أبو عيد

منذ السابع من أكتوبر/ تشرين الأول ٢٠٢٣، لم تكن الحرب على غزة المشهد الوحيد للمأساة الفلسطينية، بل برزت حرب موازية، غائبة عن اهتمام الإعلام الدولي بالقدر الكافي، لكنها حاضرة بقوة في آثارها وتداعياتها، تشنّ على الطبقة العاملة الفلسطينية في الضفة الغربية والقدس المحتلة، فلقد تحوّل العامل الفلسطيني، الذي كان ينظر إليه تقليدياً بوصفه أحد الأعمدة الرئيسة للاقتصاد الفلسطيني الهش، من مصدر دخل حيوي لآلاف الأسر إلى هدف مباشر لسياسة إطلاق النار بقصد القتل التي تمارسها قوات الاحتلال الإسرائيلي على الحواجز العسكرية وعند جدار الفصل العنصري.

قبل السابع من أكتوبر، كان ما بين ١٨٠ ألفاً و٢٠٠ ألف عامل فلسطيني يعملون داخل الخط الأخضر وفي المستوطنات الإسرائيلية، سواء بتصاريح رسمية أو بطرق أخرى، ووفقاً لبيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ووزارة العمل، كانت هذه الشريحة تمثل ما يقارب ١٥ إلى ٢٠ في المئة من القوى العاملة الفلسطينية، وتسهم بنسبة كبيرة من إجمالي الدخل الوطني المتاح، نظراً لأن الأجور داخل إسرائيل تفوق بأضعاف ما هو متاح في السوق الفلسطينية.

وكانت تحويلات هؤلاء العمال تشكل صمام أمان حقيقياً للاقتصاد الفلسطيني، إذ كانت تضخ سيولة نقدية مباشرة في الأسواق المحلية وتدعم قطاعات البناء والزراعة والخدمات، إلا أن إسرائيل أغلقت المعابر وسحبت عشرات آلاف تصاريح العمل عقب اندلاع الحرب، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع معدلات البطالة في الضفة الغربية إلى مستويات غير مسبوقة تجاوزت ٤٠ في المئة خلال الأشهر الأولى، وسط توقعات بانكماش اقتصادي حاد وتراجع كبير في مستويات المعيشة.

ومع انسداد آفاق العمل القانوني، وجد آلاف العمال أنفسهم أمام خيارين قاسيين: الجوع والعوز في منازلهم، أو المخاطرة بحياتهم عبر تسلق جدار الفصل العنصري أو اجتياز المناطق العسكرية للوصول إلى أماكن عملهم السابقة أو إلى فرص عمل محدودة ومتقطعة، وهنا تتجلى المأساة الإنسانية والقانونية بأوضح صورها؛ إذ لم تعد المخاطر تقتصر على الاعتقال أو الغرامات، بل تحولت إلى سياسة ممنهجة تقوم على استخدام الرصاص الحي بحق العمال الفلسطينيين.

وتشير تقارير حقوقية فلسطينية ودولية، من بينها تقارير مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (OCHA) ومنظمة بتسيلم، إلى ارتفاع ملحوظ في أعداد العمال الذين قُتلوا أو أُصيبوا برصاص قوات الاحتلال أثناء محاولتهم العبور أو أثناء وجودهم بالقرب من الجدار الفاصل، وبينما تزعم الرواية الإسرائيلية أن إطلاق النار يأتي رداً على محاولات "تسلل" أو "اختراق أمني"، فإن الوقائع الميدانية وشهادات الشهود توحى بصورة مغايرة، ففي العديد من الحالات جرى استهداف عمال عزّل لم يشكلوا أي تهديد أمني واضح، وأحياناً أثناء محاولتهم العودة من حيث أتوا، كما وثقت كاميرات المراقبة وشهادات ميدانية حالات أُطلقت فيها النار على مناطق قاتلة من أجساد العمال، ما يثير تساؤلات جدية حول طبيعة هذه الممارسات وأهدافها، وإلى جانب ذلك، نادراً ما تُفتح تحقيقات جدية وشفافة في هذه الحوادث، الأمر الذي يعزز حالة الإفلات من العقاب ويكرس انتهاك القانون الدولي الإنساني.

إن كل عامل يقتل على الجدار ليس مجرد رقم يضاف إلى الإحصاءات، بل هو أب فقدت أسرته معيلها الأساسي، أو شاب كان يسعى إلى تأمين مستقبل أفضل لعائلته، قبل أن تنهي رصاصة حياته وتبدد أحلامه، ولم يقتصر أثر هذه السياسات على فقدان مصدر الدخل، بل امتد ليطلاب البنية الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع الفلسطيني بأسره، فالآلاف الأسر التي كانت تعتمد على دخل أبنائها العاملين داخل الخط الأخضر وجدت نفسها فجأة بلا مورد مالي، ما دفع أعداداً كبيرة منها إلى دائرة الفقر والعوز، ومع محدودية شبكات الحماية الاجتماعية وتراجع القدرة الشرائية، تحولت شرائح واسعة من الفقراء العاملين إلى فقراء مدقعين يعتمدون على المساعدات الإنسانية والغذائية.

كما اضطرت عائلات كثيرة إلى الاقتراض لتغطية احتياجاتها الأساسية من غذاء ودواء وسكن وتعليم، ما أدى إلى تراكم الديون وتفاقم الأعباء الاقتصادية في ظل غياب فرص العمل البديلة، وإلى جانب ذلك، أسهمت الضغوط المعيشية المتزايدة في ارتفاع مستويات التوتر الأسري، وتأجيل مشاريع الزواج، ودفع بعض الأطفال إلى ترك مقاعد الدراسة للمساهمة في إعالة أسرهم، بما ينذر بتداعيات اجتماعية خطيرة على المدى الطويل، كذلك تأثرت قطاعات اقتصادية عديدة كانت ترتبط بشكل مباشر أو غير مباشر بدخل العمال، مثل قطاع النقل والخدمات والأسواق التجارية والإسكان، نتيجة توقف تدفق الأموال التي كانت تشكل رافعة أساسية للاقتصاد المحلي.

إن ما يتعرض له العمال الفلسطينيون منذ السابع من أكتوبر يمثل جريمة مركبة الأبعاد. فمن جهة، هناك استهداف اقتصادي واضح يتمثل في قطع أحد أهم شرايين الاقتصاد الفلسطيني وحرمان عشرات آلاف الأسر من مصادر رزقها، ومن جهة أخرى، هناك انتهاكات جسيمة تمس الحق في الحياة، عندما يتحول السعي إلى لقمة العيش إلى سبب كافٍ للتعرض لإطلاق النار أو القتل.

وفي الوقت الذي تتجه فيه أنظار العالم إلى الحرب الدائرة في غزة، تتواصل بصمت حرب يومية ضد العامل الفلسطيني على الحواجز العسكرية وعند جدار الفصل العنصري، فكل رصاصة تطلق على عامل يبحث عن فرصة عمل أو مصدر رزق هي انتهاك صارخ للحق في الحياة والكرامة الإنسانية والعمل، ومن هنا، فإن إعادة الاعتبار لقضية العمال الفلسطينيين لا تمثل مطلباً اقتصادياً فحسب، بل قضية عدالة وحقوق إنسان تستدعي تحركاً دولياً عاجلاً لوقف هذه الانتهاكات، ومحاسبة المسؤولين عنها، وضمان حق الشعب الفلسطيني في العمل والعيش بكرامة وأمان.

لنفترض أن العمال لن يعودوا للعمل في المستوطنات..

أين خطط التشغيل؟

بقلم: ناصر اللحام

إن عدد العمال في فلسطين يفوق المليون عامل، ويحمل أكثر من نصفهم شهادات جامعية أو مؤهلات تعليم عال، ويعمل أكثر من نصف مليون منهم في القطاع الخاص، فيما يقارب عدد العاطلين عن العمل نصف مليون عامل بسبب فصل غزة عن الضفة الغربية، وجدار القدس، واندلاع الحروب، ونهب إسرائيل لأموال الشعب الفلسطيني، وإفلاس الحكومات، وبعد الحرب تراجع عدد العاملين في القطاع الخاص من ٥٢٢ ألف عامل إلى ١٧٣ ألفاً فقط، كما انضم إلى جيش العاطلين عن العمل نحو ربع مليون عامل كانوا يعملون في المستوطنات الإسرائيلية وداخل الخط الأخضر.

ومع ذلك، لا يمتلك العمال الفلسطينيون اتحاد نقابات يملك القدرات المالية الكافية لضمان حقوق البطالة وتوفير دخل شهري للعاطلين عن العمل، على غرار ما يقدمه «الهستدروت» في إسرائيل، بل إن النقابات القائمة فقيرة ومحكومة بالقرارين المالي والسياسي العام، كما لا يوجد حزب أو جهة سياسية تدافع عن قضايا العمال العادلة وتعوضهم مالياً بما يضمن حقوق البطالة المتعارف عليها عالمياً، وفي المقابل، تكتفي الأحزاب والتنظيمات والحكومات بإصدار بيانات التضامن والدعوة إلى الاحتفال بالأول من أيار عيداً للعمال، فيحتفل السياسيون والمديرون والأغنياء بعيد العمال، بينما لا يملك العامل أجرة الحافلة للوصول إلى مكان الاحتفال.

بل إن معظم السياسيين في بلادنا يعتبرون أن قضية العمال وحقوقهم مجرد مشكلة من جملة المشكلات التي تواجههم، ولا يدركون أن سياساتهم وأحزابهم تمثل جزءاً أساسياً من المشكلة التي يعانيها العمال في حياتهم اليومية. مرت ثلاث سنوات على الحرب، ونقرب من دخول السنة الرابعة، ولم أقرأ أو أجد أي خطة حقيقية لتشغيل العمال، رغم أن معظمهم يحملون شهادات البكالوريوس والماجستير، فالحكومة أوقفت التوظيف منذ عام ٢٠١٦، والقطاع الخاص بات يكتفي بخفض أجور العمال وانتقاص حقوقهم، فيما لا تجد المشاريع الشبابية من يدعمها، حتى على مستوى الاستشارات الاقتصادية، إلا نادراً، الأمر الذي يزيد من تفاقم الأزمة.

وأصبح من اللافت مشاهدة الأكشاك المتحركة والثابتة على أرصفة المخيمات والقرى وداخل المدن، وحين تقترب من أصحابها تكتشف أن وراء كل كشك عائلة تعتمد عليه في تأمين لقمة العيش، وقصة مؤلمة من قصص الطبقة العاملة، وبينما تنظر البلديات والجهات المسؤولة إلى هذه الأكشاك بوصفها مشكلة، فإنني أراها شهادة على انهيار الثقة بين العامل والجهات المسؤولة.

لنفترض أن العمال لن يعودوا للعمل في ورشات العمل الإسرائيلية، وهو مطلب ترفعه قطاعات واسعة من النخب السياسية والمثقفين وقوى اليسار والقوى التي ترفع سقف النضال الوطني، فماذا يمكن للحكومات أن تفعل؟

يمكنها أن تفعل الكثير؛ من خلال إطلاق مشاريع زراعية حديثة، وصناعات تكنولوجية متطورة، ومشاريع للطاقة، والأهم من ذلك مشاريع بناء البنية التحتية وإعادة إعمار المنازل والمنشآت التي دمرها الاحتلال.

هذا ليس نقداً لمجرد النقد، بل هو دعوة عملية وجرس إنذار يدعو جهات الاختصاص إلى الشروع في إعداد خطط وطنية للتشغيل، ودعم القطاع الخاص، وتشجيع المستثمرين الفلسطينيين في الخارج على إنشاء المصانع والمشاغل الإنتاجية، بما يحد من الحاجة إلى العمل في المستوطنات الإسرائيلية، ويؤسس لاقتصاد وطني أكثر قدرة على الصمود والاستقلال.

في ظل انخفاض الدولار والمحروقات، لماذا لا تنخفض الأسعار؟ بقلم: مؤيد عفانة

نواجه الأسواق الفلسطينية مفارقة اقتصادية واضحة؛ فخلال عام كامل، سجل الدولار الأمريكي تراجعاً حاداً أمام الشيكل الإسرائيلي بنسبة بلغت (٢٣٪)، وهو ما يعادل ربع قيمته تقريباً، وفي ظل المعطيات الاقتصادية، وتقارير الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، والتي تشير إلى عجز دائم في الميزان التجاري والاعتماد الكبير على الواردات الخارجية مقارنة بالصادرات، فإن القواعد الاقتصادية تفرض انخفاضاً تلقائياً في أسعار السلع المستوردة نتيجة الانخفاض الحاد لسعر صرف الدولار مقابل الشيكل، حتى مع مراعاة اعتبارات المخزون القائم، والصفقات المسبقة، وارتفاع تكاليف التأمين والشحن، وغيرها من العوامل المؤثرة.

بالتوازي مع هذا التراجع، شهدت أسعار المحروقات في فلسطين مع مطلع شهر حزيران ٢٠٢٦ انخفاضاً ملحوظاً مقارنة بمطلع نيسان الماضي؛ حيث هبط سعر السولار بنسبة (١١.٥٪)، وتراجع سعر أسطوانة الغاز المنزلي (١٢ كغم) بنسبة (١٥.٨٪)، وهي مشتقات حيوية تمثل عصب قطاعات إنتاجية واقتصادية مختلفة، ومنها النقل العام في فلسطين.

أمام هذه المستجدات، باتت الجهات الرسمية، وعلى رأسها وزارتا الاقتصاد الوطني والنقل والمواصلات، وجمعية حماية المستهلك، إضافة إلى النقابات المختلفة، مطالبة بإجراءات فورية لإعادة تقييم الأسعار والتعرفة المقررة في نيسان الماضي. وتبرز الحاجة الملحة لضبط الأسعار وتخفيض تعرفه النقل العام التي تعتمد أساساً على السولار، بعد أن أثقلت الارتفاعات السابقة كاهل الفئات المجتمعية الأكثر احتياجاً وتهميشاً في المجتمع الفلسطيني، وفي مقدمتهم طلبة المدارس والجامعات والموظفون المضطرون للتنقل اليومي، والفئات المجتمعية الفقيرة التي لا تمتلك سيارات خاصة ومضطرة للتنقل عبر النقل العام، ان كان بين المدن والبلدات الفلسطينية، أو في داخلها.

ان سياسة الاستجابة السريعة لرفع الأسعار عند أي صعود في أسعار مدخلات الإنتاج أو المحروقات، مقابل التباطؤ في خفضها عند التراجع، تضاعف من معاناة المواطن الفلسطيني. وتزايد الأهمية للتدخل الحكومي العاجل لحماية المستهلك في وقت تتفاقم فيه الأزمة المالية والاقتصادية نتيجة سياسة الخنق الاقتصادي الإسرائيلي للشعب الفلسطيني، والتي تشمل احتجاز أموال المقاصبة بشكل كامل منذ أكثر من عام، وحرمان العمال الفلسطينيين من مصادر رزقهم داخل الخط الأخضر، فضلاً عن الحصار الإسرائيلي المشدد عبر نحو ١٠٠٠ حاجز وبوابة تقطع أوصال الضفة الغربية، واعتداءات المستوطنين المستمرة على القطاع الزراعي والثروة الحيوانية، بل وعلى ممتلكات المواطنين في اطراف المدن والقرى الفلسطينية، وبمنحى تصاعدي خطير.

كما لا بد من دور للقطاع الخاص في فلسطين، في تحمّل مسؤولياته الاجتماعية، والتخفيف عن كاهل المواطنين، وكذلك دور لمؤسسات المجتمع المدني في خلق حراك من أجل تعزيز العدالة الاجتماعية وحقوق الفئات المهمشة والفقيرة، ممن لا صوت لهم.

بين خطاب التقشف وواقع الإنفاق: أين تذهب أموال الفلسطينيين؟ بقلم: د. سناء زكارنة

عندما يصرّح وزير المالية بأن الحكومة تدير أعمالها بما لا يتجاوز ١٠٪ من إيراداتها، فإن هذا الاعتراف لا يطرح فقط سؤالاً حول حجم الأزمة المالية، بل يفتح الباب أمام تساؤلات أكثر جوهرية تتعلق بأولويات الإنفاق والإدارة العامة للمال العام.

إذا كانت الموارد شحيحة إلى هذا الحد، فكيف يمكن تبرير تخصيص ملايين الشواكل لمشاريع مثل ترميم مقرات وقصور رسمية، في الوقت الذي يعيش فيه آلاف المواطنين أوضاعاً إنسانية قاسية، ويواجه كثيرون الفقر والنزوح وانعدام مقومات الحياة الكريمة؟ إن إدارة الأزمات لا تقاس بحجم الخطابات، بل بترتيب الأولويات بما ينسجم مع معاناة الناس واحتياجاتهم الملحة.

كما أن قراءة الموازنة العامة تثير تساؤلات مشروعة حول استمرار تفوق مخصصات بعض القطاعات الأمنية على قطاعات حيوية كالتعليم والتنمية البشرية، رغم أن المجتمع الفلسطيني ما زال يزرع تحت الاحتلال ويعاني من تحديات اقتصادية واجتماعية متفاقمة، فالأمم تبنى بالعلم والمعرفة والاستثمار في الإنسان، وليس فقط بتضخم النفقات التشغيلية والإدارية!!

لا شك أن الاحتلال الإسرائيلي يتحمل مسؤولية كبيرة في خنق الاقتصاد الفلسطيني عبر السيطرة على الموارد، واحتجاز الأموال، وفرض القيود على التنمية، لكن اختزال الأزمة كلها في عامل الاحتلال وحده يتجاهل جانباً آخر لا يقل أهمية، وهو سوء الإدارة، وضعف الرقابة، وغياب المساءلة الحقيقية عن أوجه الإنفاق العام والفساد المستشري!!

إن تعزيز الصمود لا يكون شعاراً إعلامياً يرفع في البيانات الرسمية، بل سياسة عملية تنعكس في الموازنة العامة، وفي توجيه الموارد نحو المواطن والتعليم والصحة والتنمية والإغاثة الاجتماعية، أما حين يشعر المواطن أن الفجوة تتسع بين الخطاب الرسمي وواقع حياته اليومية، فإن الحديث عن الصمود يفقد كثيراً من تأثيره ومعناه

الأزمة الفلسطينية اليوم ليست نتاج الاحتلال وحده، كما أنها ليست نتاج الإدارة الداخلية وحدها، بل هي حصيلة تفاعل العاملين معاً، غير أن مواجهة الاحتلال تتطلب في الوقت ذاته إدارة رشيدة وشفافة للموارد المتاحة، لأن بناء الثقة بين المواطن ومؤسساته يبدأ من شعوره بأن المال العام يدار وفق أولوياته الوطنية والإنسانية، لا وفق اعتبارات النخبة والبيروقراطية

المؤتمر الرابع عشر لنقابات عمال فيتنام:

قيادة جديدة ورؤية متجددة لمواجهة تحديات التنمية والتحول الرقمي

بقلم: جهاد عقل

اختتم المؤتمر الرابع عشر لنقابات عمال فيتنام أعماله في العاصمة هانوي بعد يومين ونصف من المناقشات المكثفة التي شارك فيها مئات المندوبين وممثلي الحركة النقابية، في حدث يعدّ من أبرز المحطات التنظيمية للحركة العمالية الفيتنامية خلال السنوات الأخيرة. وجاء انعقاد المؤتمر في مرحلة تشهد فيها فيتنام تحولات اقتصادية وتكنولوجية متسارعة، وتوسعي خلالها إلى تعزيز مكانتها بوصفها واحدة من أسرع الاقتصادات نمواً في آسيا، الأمر الذي يضع أمام الحركة النقابية تحديات جديدة تتعلق بحماية حقوق العمال، ورفع الإنتاجية، والتكيف مع التحول الرقمي، وتطوير قوى الإنتاج الحديثة.

وانتخب المؤتمر لجنة تنفيذية جديدة للاتحاد العام لعمال فيتنام للدورة الرابعة عشرة (٢٠٢٦-٢٠٣١)، تضم ١٣٥ عضواً من الكوادر النقابية الممثلة لمختلف القطاعات والمناطق، وعقدت اللجنة التنفيذية اجتماعها الأول الذي أفضى إلى انتخاب هيئة دائمة تضم ٢٧ عضواً، إلى جانب انتخاب رئيس الاتحاد ونوابه ولجنة التفتيش.

كما انتخب المؤتمر السيد نغوين أنه توان رئيساً للاتحاد العام لعمال فيتنام للدورة الجديدة، ويشغل توان عضوية اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الفيتنامي، كما يتولى منصب نائب رئيس اللجنة المركزية لجهة الوطن الفيتنامية، ويتمتع بخبرة سياسية وتنظيمية واسعة في مؤسسات الدولة والحركة الجماهيرية، وينظر إلى انتخابه بوصفه مؤشراً على توجه النقابات الفيتنامية نحو تعزيز دورها في مواكبة التحولات الاقتصادية والاجتماعية التي تشهدها البلاد خلال السنوات المقبلة. وحظي المؤتمر باهتمام رسمي واسع، حيث شارك في أعماله الأمين العام للحزب الشيوعي الفيتنامي ورئيس الجمهورية تو لام، الذي أكد في كلمته أهمية الطبقة العاملة ودورها المحوري في عملية التنمية الوطنية، وأشار إلى أن المرحلة المقبلة تحمل أهمية تاريخية خاصة، إذ تتزامن مع الذكرى المئوية لتأسيس نقابات عمال فيتنام عام ٢٠٢٩، والذكرى المئوية لتأسيس الحزب الشيوعي الفيتنامي عام ٢٠٣٠، وصولاً إلى الاحتفال بمئوية جمهورية فيتنام الاشتراكية عام ٢٠٤٥.

كما شهد المؤتمر حواراً مباشراً بين الحكومة ومندوبي النقابات حول دور العمال في تحقيق أهداف النمو الاقتصادي المرتفع، ورفع الإنتاجية، وتسريع التحول الرقمي، وتطبيق التكنولوجيا الحديثة في مواقع العمل.

وأقر المؤتمر حزمة واسعة من الأهداف والسياسات للفترة ٢٠٢٦-٢٠٣١، تركز على توسيع العضوية النقابية، وتطوير البنية التنظيمية للنقابات، وتعزيز تمثيل العمال والدفاع عن حقوقهم، وتوسيع الديمقراطية في أماكن العمل، وتشجيع الابتكار والإبداع بين العمال، ورفع الإنتاجية وتحسين مستويات الدخل، ودعم التحول الرقمي والتكنولوجي.

كما أطلق المؤتمر حملة وطنية تحت شعار «عمل جيد - إنتاجية عالية - دخل جيد»، واعتمد مجموعة من البرامج والمشروعات والحلول التنفيذية التي ستشكل إطار العمل النقابي خلال السنوات الخمس المقبلة.

وتكشف مخرجات المؤتمر عن رؤية فيتنامية تعتبر النقابات شريكاً أساسياً في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وليست مجرد إطار للدفاع عن الحقوق المهنية، فقد برز في الخطاب الرسمي للمؤتمر تركيز واضح على الابتكار والتكنولوجيا والإنتاجية، إلى جانب الوظائف التقليدية للنقابات في التمثيل والحماية والرعاية.

وفي الوقت الذي تواجه فيه الحركة النقابية العالمية تحديات متزايدة نتيجة الرقمنة والذكاء الاصطناعي وتغيّر أنماط العمل، تسعى النقابات الفيتنامية إلى مواكبة دورها التاريخي مع متطلبات الاقتصاد الحديث، مع الحفاظ على مكانة الطبقة العاملة بوصفها قوة أساسية في عملية البناء الوطني.

وتبرز التجربة الفيتنامية في هذا السياق مقارنة بعدد من الحركات النقابية في دول أخرى ما زالت تركز بصورة أساسية على المطالب المعيشية والدفاعية، إذ تسعى النقابات في فيتنام إلى الجمع بين حماية حقوق العمال والمشاركة الفاعلة في تنفيذ الاستراتيجيات الوطنية للتنمية والتحديث، ويعكس هذا التوجه ارتباطاً وثيقاً بين العمل النقابي والسياسات الاقتصادية للدولة، بما يهدف إلى تحقيق التوازن بين تحسين أوضاع العمال وتعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني.

ويكشف المؤتمر الرابع عشر لنقابات عمال فيتنام عن نموذج نقابي يختلف في بنيته ووظيفته عن النماذج السائدة في العديد من الدول الرأسمالية، ففي فيتنام، حيث يقود الحزب الشيوعي الدولة والمجتمع، تعد النقابات جزءاً من منظومة التنمية الوطنية وشريكاً في تنفيذ السياسات الاقتصادية والاجتماعية، إلى جانب دورها في تمثيل العمال والدفاع عن حقوقهم.

ولذلك لم يكن مستغرباً أن يركز المؤتمر على قضايا مثل رفع الإنتاجية، والتحول الرقمي، وبناء قوى إنتاج جديدة، وتحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة، باعتبارها مهاماً مشتركة بين الحكومة والنقابات والعمال.

في المقابل، تبدو التجربة النقابية في الدول الرأسمالية، مثل الولايات المتحدة وفرنسا، مختلفة في طبيعتها ووظيفتها، فالنقابات هناك تعمل عادة خارج بنية السلطة السياسية، وتتموضع في علاقة تفاوضية أو صراعية مع الحكومات وأصحاب العمل.

وفي المؤتمر الثلاثين للاتحاد الأمريكي للعمل - مؤتمر المنظمات الصناعية (AFL-CIO)، تركزت النقاشات حول مقاومة سياسات الشركات الكبرى، والدفاع عن الحق في التنظيم النقابي، ومواجهة التوجهات اليمينية والمحاولات المستمرة لإضعاف الحركة العمالية.

أما في المؤتمر الرابع والخمسين للكونفدرالية العامة للشغل الفرنسية (CGT)، فقد تصدرت قضايا مواجهة اليمين المتطرف، وإلغاء إصلاح نظام التقاعد، والدفاع عن الخدمات العامة والعدالة الاجتماعية جدول الأعمال، في تعبير واضح عن دور النقابة كقوة ضغط اجتماعية وسياسية مستقلة عن السلطة.

ويمكن تلخيص الفوارق الرئيسية بين النموذجين في أن النقابات في فيتنام تعد جزءاً من منظومة الحكم والتنمية، بينما تعمل في الولايات المتحدة وفرنسا كهيئات مستقلة عن السلطة السياسية، كما يركز النموذج الفيتنامي على الشراكة في تحقيق الأهداف الاقتصادية الوطنية، في حين يركز النموذج الأمريكي والفرنسي على التفاوض والضغط لتحسين شروط العمل والأجور.

وتتداخل الأولويات النقابية في فيتنام مع خطط الدولة للتحديث والتحول الرقمي، بينما تنطلق أولويات النقابات في الدول الرأسمالية من مطالب القواعد العمالية وموازين القوى الاجتماعية، ويغلب على الخطاب النقابي الفيتنامي الطابع التنموي والإنتاجي، في حين يبرز في الغرب الخطاب المطالب والدفاعي المرتبط بالحقوق الاجتماعية والاقتصادية.

ورغم هذه الاختلافات، فإن هناك قواسم مشتركة مهمة بين الحركات النقابية في مختلف الأنظمة، أبرزها الدفاع عن مصالح العمال وتحسين ظروف عملهم، والسعي إلى رفع مستويات المعيشة والدخل، والتكيف مع التحولات التكنولوجية والرقمية، ومواجهة التحديات المرتبطة بالذكاء الاصطناعي ومنصات العمل الرقمية، وتعزيز دور العمال في صنع القرار داخل أماكن العمل.

وربما يكون الدرس الأبرز من مقارنة مؤتمرات هانوي وباريس ومينيابوليس أن الحركة النقابية، رغم اختلاف بيئاتها السياسية والاقتصادية، ما زالت تبحث عن إجابة واحدة لسؤال عالمي: كيف يمكن حماية العمال في عصر التحولات الكبرى؟

وفي فيتنام تطرح الإجابة من خلال الشراكة في مشروع التنمية الوطنية، بينما تطرح في فرنسا والولايات المتحدة من خلال النضال الاجتماعي والضغط الجماعي، غير أن الهدف النهائي يبقى واحداً، وهو ضمان أن يكون العمال شركاء في صنع المستقبل، لا مجرد متلقين لنتائج التغيير الاقتصادي والتكنولوجي، ويمنح هذا البعد المقارن قراءة أوسع لمخرجات المؤتمر الفيتنامي، إذ يضعها في سياق النقاشات العالمية الدائرة حول مستقبل العمل ودور النقابات في مواجهة التحولات الاقتصادية والتكنولوجية المتسارعة.

واختتم المؤتمر أعماله بدعوة جميع النقابيين والعمال إلى التمسك بقيم التضامن والابتكار والاعتماد على الذات، والعمل على تنفيذ قرارات المؤتمر بروح المسؤولية والإبداع، ومع اقتراب الذكرى المئوية لتأسيس نقابات عمال فيتنام عام ٢٠٢٩، يبدو أن القيادة الجديدة تسعى إلى افتتاح مرحلة جديدة من العمل النقابي تجمع بين الدفاع عن مصالح العمال والمساهمة في تحقيق الأهداف الوطنية للتنمية والتحديث، بما يعزز مكانة الحركة النقابية الفيتنامية على المستويين الوطني والدولي، ويمنحها دوراً أكثر فاعلية في مواجهة تحديات المستقبل.

والدولة الرأسمالية من مطالب القواعد العمالية وموازين القوى الاجتماعية، ويغلب على الخطاب النقابي الفيتنامي الطابع التنموي والإنتاجي، في حين يبرز في الغرب الخطاب المطالب والدفاعي المرتبط بالحقوق الاجتماعية والاقتصادية.

ورغم هذه الاختلافات، فإن هناك قواسم مشتركة مهمة بين الحركات النقابية في مختلف الأنظمة، أبرزها الدفاع عن مصالح العمال وتحسين ظروف عملهم، والسعي إلى رفع مستويات المعيشة والدخل، والتكيف مع التحولات التكنولوجية والرقمية، ومواجهة التحديات المرتبطة بالذكاء الاصطناعي ومنصات العمل الرقمية، وتعزيز دور العمال في صنع القرار داخل أماكن العمل.

وربما يكون الدرس الأبرز من مقارنة مؤتمرات هانوي وباريس ومينيابوليس أن الحركة النقابية، رغم اختلاف بيئاتها السياسية والاقتصادية، ما زالت تبحث عن إجابة واحدة لسؤال عالمي: كيف يمكن حماية العمال في عصر التحولات الكبرى؟

وفي فيتنام تطرح الإجابة من خلال الشراكة في مشروع التنمية الوطنية، بينما تطرح في فرنسا والولايات المتحدة من خلال النضال الاجتماعي والضغط الجماعي، غير أن الهدف النهائي يبقى واحداً، وهو ضمان أن يكون العمال شركاء في صنع المستقبل، لا مجرد متلقين لنتائج التغيير الاقتصادي والتكنولوجي، ويمنح هذا البعد المقارن قراءة أوسع لمخرجات المؤتمر الفيتنامي، إذ يضعها في سياق النقاشات العالمية الدائرة حول مستقبل العمل ودور النقابات في مواجهة التحولات الاقتصادية والتكنولوجية المتسارعة.

واختتم المؤتمر أعماله بدعوة جميع النقابيين والعمال إلى التمسك بقيم التضامن والابتكار والاعتماد على الذات، والعمل على تنفيذ قرارات المؤتمر بروح المسؤولية والإبداع، ومع اقتراب الذكرى المئوية لتأسيس نقابات عمال فيتنام عام ٢٠٢٩، يبدو أن القيادة الجديدة تسعى إلى افتتاح مرحلة جديدة من العمل النقابي تجمع بين الدفاع عن مصالح العمال والمساهمة في تحقيق الأهداف الوطنية للتنمية والتحديث، بما يعزز مكانة الحركة النقابية الفيتنامية على المستويين الوطني والدولي، ويمنحها دوراً أكثر فاعلية في مواجهة تحديات المستقبل.

والدولة الرأسمالية من مطالب القواعد العمالية وموازين القوى الاجتماعية، ويغلب على الخطاب النقابي الفيتنامي الطابع التنموي والإنتاجي، في حين يبرز في الغرب الخطاب المطالب والدفاعي المرتبط بالحقوق الاجتماعية والاقتصادية.

ورغم هذه الاختلافات، فإن هناك قواسم مشتركة مهمة بين الحركات النقابية في مختلف الأنظمة، أبرزها الدفاع عن مصالح العمال وتحسين ظروف عملهم، والسعي إلى رفع مستويات المعيشة والدخل، والتكيف مع التحولات التكنولوجية والرقمية، ومواجهة التحديات المرتبطة بالذكاء الاصطناعي ومنصات العمل الرقمية، وتعزيز دور العمال في صنع القرار داخل أماكن العمل.

وربما يكون الدرس الأبرز من مقارنة مؤتمرات هانوي وباريس ومينيابوليس أن الحركة النقابية، رغم اختلاف بيئاتها السياسية والاقتصادية، ما زالت تبحث عن إجابة واحدة لسؤال عالمي: كيف يمكن حماية العمال في عصر التحولات الكبرى؟

وفي فيتنام تطرح الإجابة من خلال الشراكة في مشروع التنمية الوطنية، بينما تطرح في فرنسا والولايات المتحدة من خلال النضال الاجتماعي والضغط الجماعي، غير أن الهدف النهائي يبقى واحداً، وهو ضمان أن يكون العمال شركاء في صنع المستقبل، لا مجرد متلقين لنتائج التغيير الاقتصادي والتكنولوجي، ويمنح هذا البعد المقارن قراءة أوسع لمخرجات المؤتمر الفيتنامي، إذ يضعها في سياق النقاشات العالمية الدائرة حول مستقبل العمل ودور النقابات في مواجهة التحولات الاقتصادية والتكنولوجية المتسارعة.





تضامناً مع عمال بوليفيا وفلاحيهما

تشهد بوليفيا منذ أكثر من أربعة أسابيع أزمة سياسية واجتماعية حادة، بعد ستة أشهر فقط من تولي الرئيس اليميني رودريغو باز السلطة، فقد اندلعت انتفاضة واسعة شارك فيها عمال المناجم، والفلاحون، والعاملون في قطاعات النقل والصحة والتعليم، إلى جانب منظمات الأحياء الشعبية، مطالبة باستقالة الرئيس، عبر الإضرابات والمظاهرات وإغلاق عشرات الطرق في مختلف أنحاء البلاد.

وتعد هذه المواجهة الثانية بين الحركة العمالية والشعبية والحكومة الحالية، بعد احتجاجات سابقة اندلعت على خلفية سلسلة من الإجراءات الاقتصادية والاجتماعية المثيرة للجدل، ففي كانون الثاني/يناير أصدرت الحكومة مرسوماً أنهى دعم الوقود، ما أدى إلى ارتفاع كبير في أسعار البنزين والديزل، ومهد الطريق أمام سياسات اقتصادية نيوليبرالية تستهدف قطاعات التعدين والزراعة والبنية التحتية.

كما أثار مرسوم آخر، صدر في نيسان/أبريل، غضباً واسعاً بعدما أعاد تصنيف الأراضي الريفية بما يسمح بتوسيع سيطرة كبار المستثمرين الزراعيين على مساحات واسعة من الأراضي، الأمر الذي اعتبرته المنظمات الفلاحية والشعوب الأصلية تهديداً مباشراً للإصلاح الزراعي التاريخي الذي تحقق عقب ثورة عام ١٩٥٢، وخطراً على حقوق المجتمعات المحلية والبيئة، وتفاقت الأزمة مع رفض الحكومة التفاوض مع الاتحاد العمالي البوليفي بشأن زيادة الأجور، ومع تصاعد القمع ضد الاحتجاجات الشعبية، بما في ذلك سقوط قتلى وجرحى خلال المظاهرات، وقد أدى تلاقي النضالات العمالية والفلاحية والحضرية إلى اتساع الحركة الاحتجاجية واستعادة تقاليد النضال الشعبي التي طبعت تاريخ بوليفيا الحديث، من الثورة العمالية عام ١٩٥٢ إلى انتفاضتي المياه والغاز في مطلع الألفية.

ومع اتساع الاحتجاجات، تزايدت الضغوط الداخلية والخارجية. فقد سارعت الولايات المتحدة وقوى اليمين البوليفي إلى اتهام الحركة الشعبية بمحاولة تنفيذ «انقلاب»، فيما تصاعدت الدعوات المحافظة لحماية الحكومة الحالية، وفي المقابل، تواصلت السلطات حملات الاعتقال والملاحقة بحق قادة النقابات والمنظمات الفلاحية والشعبية، وسط تهديدات بإعلان إجراءات استثنائية وتشديد القبضة الأمنية، ورغم استمرار القمع، تبدو الحكومة في موقع دفاعي متزايد، بعد ظهور انقسامات داخل معسكرها السياسي وتراجعها عن بعض الإجراءات التي كانت سبباً مباشراً في تفجر الأزمة، كما تتواصل محاولات الوساطة والدعوات إلى الحوار من أجل وقف العنف والتوصل إلى حلول تستجيب للمطالب الاجتماعية الملحة.

إن الأهمية الرابعة تعلن تضامنها الكامل مع نضال العمال والفلاحين والشعوب الأصلية ومختلف فئات الشعب البوليفي في مواجهة السياسات النيوليبرالية التي تنتهجها حكومة رودريغو باز، كما تدين أعمال القمع والملاحقة السياسية، وترفض أي محاولات لفرض حلول استبدادية أو إعلان حالة الطوارئ، وتؤكد حق الجماهير البوليفية في الدفاع عن مكتسباتها الاجتماعية والديمقراطية وتحقيق مطالبها العادلة في العدالة الاجتماعية والكرامة والسيادة الشعبية.

إلى متى يترك العمال وحدهم؟

بقلم: محمد علوش

في كل مناسبة رسمية ترفع الشعارات الداعمة للعمال، وتطلق الوعود بتحسين أوضاعهم وحماية حقوقهم، لكن الواقع يبقى أكثر قسوة من الخطابات، وأكثر صراحة من البيانات، فالعمال الفلسطينيون يواجهون اليوم واحدة من أصعب المراحل في تاريخهم، بينما ما تزال المعالجات الحكومية أقل بكثير من حجم الأزمة وتعقيداتها.

آلاف العمال فقدوا مصادر رزقهم، وآلاف آخرون يعيشون حالة من عدم الاستقرار الوظيفي، في ظل ارتفاع معدلات البطالة والفقر، وتآكل القدرة الشرائية، وارتفاع الأسعار بشكل غير مسبوق، أما العامل الفلسطيني، الذي كان يشكل أحد أعمدة الاقتصاد الوطني، فقد أصبح الحلقة الأضعف في معادلة اقتصادية واجتماعية تتفاقم أزماتها يوماً بعد يوم.

السؤال الذي يفرض نفسه بإلحاح: ماذا فعلت الحكومة الفلسطينية لمواجهة هذه التحديات. . وأين هي السياسات الاقتصادية والاجتماعية القادرة على توفير الحماية للعمال وعائلاتهم؟ فالأزمة لم تعد طارئة أو مؤقتة، بل أصبحت واقعاً مزمناً يتطلب قرارات استثنائية وإجراءات جريئة تتناسب مع خطورته.

لا يكفي الحديث عن الصعوبات التي يفرضها الاحتلال الإسرائيلي على الاقتصاد الفلسطيني، رغم أنها حقيقة لا يمكن إنكارها، فالاحتلال يتحمل مسؤولية أساسية عن تدمير فرص التنمية وعرقلة النمو الاقتصادي، لكن ذلك لا يعفي الجهات الرسمية من مسؤولياتها في بناء سياسات أكثر قدرة على الصمود، وأكثر حساسية تجاه معاناة الفئات الفقيرة والعمالية.

إن العمال لا ينتظرون بيانات تضامن أو عبارات تعاطف، بل ينتظرون سياسات واضحة، ينتظرون برامج تشغيل حقيقية، وتوسيع شبكات الحماية الاجتماعية، وتعزيز الرقابة على تطبيق قانون العمل، وضمان الحد الأدنى للأجور، وتوفير بيئة عمل آمنة تحفظ كرامة الإنسان وحقوقه.

كما أن استمرار ظاهرة العمل دون حماية قانونية أو اجتماعية، واستمرار استغلال العمال في بعض مواقع العمل، يكشف عن فجوات خطيرة في منظومة الرقابة والحماية، ومن غير المقبول أن يبقى العامل الفلسطيني يدفع وحده ثمن الأزمات الاقتصادية والسياسية، بينما تراجع قدرته على تأمين أبسط متطلبات الحياة الكريمة.

إن الدفاع عن حقوق العمال ليس ترفاً سياسياً ولا مطلباً فئوياً، بل هو جزء أساسي من معركة الصمود الوطني، فالمجتمع الذي يعجز عن حماية عماله يفقد أحد أهم عناصر قوته واستقراره، لذلك فإن المطلوب اليوم ليس المزيد من التشخيص، بل الانتقال إلى مرحلة الفعل.

لقد سمع العمال الكثير من الوعود، لكنهم ما زالوا ينتظرون النتائج، وما لم تتحول قضاياهم إلى أولوية حكومية حقيقية، فإن الفجوة بين الخطاب والواقع ستتسع أكثر، وستزداد معاناة عشرات آلاف الأسر الفلسطينية التي تعتمد في معيشتها على دخل العمل.

العمال الفلسطينيون لا يطالبون بالمستحيل، بل بحقوقهم في العمل الكريم والحياة الكريمة، فهل تبادر الحكومة إلى تحمل مسؤولياتها واتخاذ خطوات عملية وجادة؟ أم سيبقى العمال وحدهم في مواجهة البطالة والفقر وانعدام الأمان الاجتماعي؟